قاعدة يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع وتطبيقاتها

د. صادق يسلم العي(*)

الملخص

الأصل في تقرير هذه القاعدة أن الشيء قد يثبت ضمناً وتبعاً، ولا يثبت قصداً وأصالة.

وهذه القاعدة تغني عن كثير من الشروط التي وضعت لبعض التوابع، وتغني عن كثير من التقديرات التي لجأ إليها بعض النحويين حتى يبرروا صحة بعض الأساليب الواردة عن العرب، ومن ذلك تقدير عوامل مناسبة، ويمكن أن يستدل بهذه القاعدة على بطلان بعض الأقيسة على ما في التوابع. ومن أبرز تطبيقات هذه القاعدة في عطف النسق: جواز العطف على الضمير المرفوع المستتر باسم ظاهر. وصحة العطف على المبتدأ إذا كان الخبر مقروناً بالفاء. والعطف بالمعرفة على مجرور رُبَّ. والعطف بالمعرفة على مميِّز كم. والعطف بما جُرِّد من أل على ما فيه أل من المضاف إليه. والعطف بالنصب على غُدوة المنصوبة. والعطف على جملة الشرط بعد استيفاء الجواب. والعطف على معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة. والعطف بمنصوب مجرد من أل على موضع المنادى. ومن أبرز تطبيقات هذه القاعدة في البدل والنعت: جواز أن يأتي البدل مجرداً من أل والمبدل منه فيه أل، وقد أضيفت إليه صفة بأل. وإتيان الضمير المرفوع بدلاً من الضمير المنصوب. والبدل من ضمير الغائب المستتر. وصحة البدل على اللفظ. والإبدال من ضمير الصفة المشبهة. والبدل من فاعل نعم وبئس. وجمع النعتين في لفظ واحد مع الفاء العاطفة.

(*) أستاذ مشارك – جامعة حضرموت – الجمهورية اليمنية.

The base forgives in the apposition not forgives in the followed

Abstract

The origin in the report this basic the thing may be gets inclusive and follower not purposely and originality. It is enough of more condition that put for some appositives and abandon more of appraisement that is turn to it more grammarian to satisfy correct some styles that come of Arabs and from that appraises official factors. May be to proof by this basicthat it is avoid some measures in the appositions. in this basic display application in appositive the appositive allow to come abstract from the and changed of it has the adjective and added for adjective of the and come raised pronoun instead of accusative pronoun, the appositive of absent hidden pronoun and true appositive at saying, the ablaut from pronoun of same adjective, the appositive from subjectblisses and misery,collect tow adjectives in one saying with fa passion. the applying's this basic in the appositive and adjective, allowed to come appositive without the and appositive of it has the, added to it adjective of the, comes upraised pronoun instead of accusative pronoun, the changing from absent hidden pronoun, trueness the appositive at saying, the ablaut from same adjective pronoun, the changing from subject blisses and misery and collect two subjective in one saying with fa passion.

البحث

أصَّل النحويون قواعد كثيرة للنحو العربي لإيمانهم أن لكل علم قواعد تضبط سيره، فهناك قواعد أصولية، وهناك قواعد فقهية، وقانونية، وكانت البداية الطبيعية للنحو –كغيره من العلوم– أن يُدَوَّنَ في مسائل جزئية، وبعد النظر في علل الأحكام، والتدقيق فيها تبلورت القواعد، فالقواعد النحوية هي قواعد تحتوي على مجموعة من الأحكام النحوية من أبواب مختلفة، يربطها جانب نحوي مشترك، وهذه القواعد متسمة بصفة الأغلبية، وقد يند عنها بعض الفروع، ولكن هذا الخروج لا يغير صفة العموم للقواعد، ولا يحط من قيمتها.

في هذه القواعد تصوير بارع للمبادئ والمقررات النحوية العامة، وكشف لآفاقها ومسالكها النظرية، وضبط للفروع النحوية. وكان لها دور ملحوظ في تيسير النحو، ولَمِّ شعثه بحيث تنتظم الفروع الكثيرة في سلك واحد. وهي تنمي في الباحث الملكة النحوية، وتجعله قادراً على الإلحاق والتخريج لمعرفة الأحكام النحوية. وتيسر للباحثين تتبع جزئيات الأحكام واستخراجها من موضوعاتها المختلفة وحصرها في موضوع واحد مع مراعاة الاستثناء من كل قاعدة.

وقد لفت نظري قاعدة مهمة ينتظم بها كثير من أحكام التوابع، وهي: (يُغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع)، فرأيت أن أقوم بدراستها؛ نظراً لأنها تحل إشكالات كثيرة في هذا الباب، ويمكن أن يعتمد عليها في الترجيح بين كثير من المسائل الخلافية في التوابع.

بدأت بحثي بالتعريف بالتابع لغة واصطلاحاً، وبذكر خلاف العلماء في العامل في التوابع، ثم أخذت في بيان أصل هذه القاعدة، ومظان وجودها، والمستند الذي قامت عليه، ومدى اطرادها، ثم شرعت في بيان غناء هذه القاعدة عن شروط كثيرة اشترطها بعض النحويين في التوابع، ثم عقدت مبحثين

لتطبيقات هذه القاعدة، جعلت الأول منهما في عطف النسق، والثاني للبدل والنعت. ومن أبرز تطبيقات هذه القاعدة في عطف النسق: جواز العطف على الضمير المرفوع المستتر باسم ظاهر. وصحة العطف على المبتدأ إذا كان الخبر مقروناً بالفاء. والعطف بالمعرفة على مجرور رُبَّ. والعطف بالمعرفة على مميز كم. والعطف بما جرد من أل على ما فيه أل من المضاف إليه. والعطف بالنصب على غُدوة المنصوبة. والعطف على جملة الشرط بعد استيفاء الجواب. والعطف على معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة. والعطف بمنصوب مجرد من أل على موضع المنادى. ومن تطبيقات هذه القاعدة في البدل والنعت المسائل الآتية: جواز أن يأتي البدل مجرداً من أل والمبدل منه فيه أل، وقد أضيفت إليه صفة بأل. وإتيان الضمير المرفوع بدلاً من الضمير المنصوب. والبدل من ضمير الغائب المستتر. وصحة البدل على اللفظ في نحو: ما جاءني من أحد إلا زيد (بجر زيد). والإبدال من ضمير الصفة المشبهة. والبدل من فاعل نعم وبئس. وجمع النعتين في لفظ واحد مع الفاء العاطفة. ثم ذيلت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

أولاً: تأصيل القاعدة:

١ـ التابع لغة:

تَبِعَ الشيءَ تَبَعاً وتَباعاً في الأَفعال، وتَبِعْتُ الشيءَ تُبوعاً: سِرْت في إِثْرِه. وتَبِعْت القوم تَبَعاً: إِذا مشيت خلفهم أَو مَرُّوا بك فمضَيْتَ معهم. وأَتْبَعه الشيءَ: جعله له تابعاً. والتابِعُ: التَّالي، والجمع تُبَّعٌ وتُبَّاعٌ وتَبَعة. واتَّبَعَ القرآنَ: ائْتَمَّ به وعَمِلَ بما فيه. وتَبِيعُ المرأَةِ: صَدِيقُها، والجمع تُبَعاء، وهي تَبِيعته وهو تِبْعُ نِساء، والجمع أَتباع وتُبَّع نساء. والتَّبابِعةُ: ملوك اليمن، واحدهم تُبَّع، سموا بذلك

لأَنه يَتْبَع بعضُهم بعضاً، كلما هَلك واحد قام مَقامه آخر تابعاً لـه على مثل سِيرته، وزادوا الهاء في التبابعة لإِرادة النسب(١).

وتدل المعاني السابقة على أن الدلالة المركزية لتلك المادة تدور في إطار التبعية، وتلتقي تلك الدلالة المركزية مع مفهوم التوابع في الاصطلاح(٢).

٢. التابع اصطلاحاً:

التابع في اصطلاح النحويين: كل ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة(٣). فـ(كل ثان) يشمل التوابع وغيرها؛ لأن خبر كان وخبر إنَّ ثوان لأسمائهما(٤). وقوله (بإعراب سابقه)، أي: مع إعراب سابقه، يخرج الكل، إلا خبر المبتدأ، وثاني مفعولي: ظننت، وأعطيت، والحال عن المنصوب، نحو: ضربت زيداً مجرداً، والتمييز عن المنصوب نحو: ﴿**وفَجَّرْنا الأرضَ عُيوناً**﴾(٥)(٦). وقوله:

---

(١) ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم، **لسان العرب**، دار إحياء التراث، ط٣، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، مادة تبع.

(٢) ينظر: محمود سليمان ياقوت، **التوابع في النحو العربي**، منتدى سور الأزبكية، ط١، ٢٠٠٥، ص٨.

(٣) ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان، **الكافية في النحو**، تحقيق طارق نجم عبدالله، دار الوفاء، ط١، جدة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، ص١٢٨، الجرجاني، علي بن محمد بن علي، **التعريفات**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط١، بيروت، ١٤٠٥، ص٧١.

(٤) ينظر: ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان، **شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب**، دراسة وتحقيق جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى، ط١، مكة المكرمة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ٦٢٣/٢.

(٥) القمر ١٢.

(٦) ينظر: **شرح الكافية للرضي**، ٣٠٦/٢.

(**من جهة واحدة**) يخرج هذه الأشياء؛ لأن ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ، وارتفاع الخبر من جهة أخرى، وهي كونه خبر المبتدأ، وكذا انتصاب أول المفعولين، من جهة كونه أولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما، وانتصاب الأول في: ضربت زيداً قائماً، من جهة كونه مفعولاً به، وانتصاب الثاني من جهة كونه حالاً، وكذا في: ﴿**وفَجَّرْنا الأرضَ عُيوناً**﴾(١)، انتصاب الأول، من جهة كونه مفعولاً به، والثاني من جهة كونه تمييزاً(٢).

أو هي: الثواني المساوية للأول في الإعراب بمشاركتها له في العوامل. ومعنى ثوان أي فروع في استحقاق الإعراب؛ لأنها لم تكن المقصود، وإنما هي من لوازم الأول كالتتمة له، وذلك نحو قولك: قام زيدٌ العاقلُ، فزيدٌ ارتفع بما قبله من الفعل المسند إليه، والعاقلُ ارتفع بما قبله أيضاً من حيث كان تابعاً لزيد كالتكملة له؛ إذ الإسناد إنما كان إلى الاسم في حال وصفه، فكان لذلك اسماً واحداً في الحكم، ألا ترى أن الوصف لو كان مقصوداً لكان الفعل مسنداً إلى اسمين وذلك محال، وإنما الإعراب يدخل التابع والمتبوع، لكن المتبوع بحكم أنه أصل ومقصود، والتابع بحكم الفرعية وأنه تكملة الأول(٣).

أو هو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً. فيدخل في قولك (الاسم المشارك لما قبله في إعرابه) سائر التوابع وخبر المبتدأ نحو: زيد قائم، وحال المنصوب نحو: ضربت زيداً مجرداً. ويخرج بقولك (مطلقاً) الخبر وحال

---

(١) القمر ١٢.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب، ٦٢٣/٢، وشرح الكافية للرضي، ٣٠٦/٢.

(٣) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن يعيش بن علي، **شرح المفصل**، عالم الكتب، لاط، بيروت، لات، ٣٨/٣.

المنصوب؛ فإنهما لا يشاركان ما قبلهما في إعرابه مطلقاً بل في بعض أحواله بخلاف التابع فإنه يشارك ما قبله في سائر أحواله من الإعراب نحو: مررت بزيدٍ الكريمِ، ورأيت زيداً الكريمَ، وجاء زيدٌ الكريمُ(١).

فالتابع هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر. فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدأ والمفعول الثاني وحال المنصوب. وبغير خبر حامض من قولك هذا حلو حامض(٢).

٣ـ العامل في التابع:

اختلف العلماء في عامل التوابع:

ففي الصفة، والتأكيد، وعطف البيان ثلاثة أقوال:

الأول: للجمهور وهو ظاهر قول سيبويه(٣) أن العامل فيها هو العامل في المتبوع.

---

(١) ينظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، دار الفكر، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ١٩٠/٣.

(٢) ينظر: الأشموني، علي بن محمد، **شرح الأشموني**، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة النهضة المصريَّة، ط١، القاهرة، ١٩٥٥م، ٨٣/٣.

(٣) ينظر: سيبويه، عمرو بن عثمان، **الكتاب**، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، ط١، بيروت، د.ت، ٤٢١/١-٤٢٢، وابن الأنباري، عبدالرحمن بن محمد، **أسرار العربيَّة**، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربيّ بدمشق، ط١، ١٩٥٧م، ص٢٩٤، وأبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط١، القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، ١٩٢٥/٤، والمرتضى، أحمد بن يحيى، **تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب**، دراسة وتحقيق نوري ياسين الهيتي، وزارة الثقافة، ط١، صنعاء، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ٩٠٩/٢، والأزهري، خالد ابن عبدالله، **شرح التصريح على التوضيح**، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ١٠٧/٢، والسيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن الكمال، **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربيَّة**، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، ١١٤/٣.

الثاني: للأخفش[١] أن العامل فيها معنوي، وهو كونها تابعة.

الثالث: لبعضهم[٢] أن عاملها مقدر من جنس الأول.

قال الرضي: "ومذهب سيبويه أولى؛ لأن المنسوب إلى المتبوع كالمجيء مثلاً في: جاءني زيدٌ الظريفُ منسوب إليه مع تابعه؛ لأنه لم ينسب إلى زيد مطلقاً، بل إلى زيد الموصوف بالظرافة، وكذا في عطف البيان نحو: جاءني العالِمُ زيدٌ، وجاءني زيدٌ نَفْسُهُ في التأكيد"[٣].

وأما البدل فالأخفش، والرماني، والفارسي[٤]، وأكثر المتأخرين على أن العامل فيه مقدر من جنس الأول؛ لكونه مستقلاً، ومقصوداً بالذكر؛ ولذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفاً وتنكيراً. ومذهب سيبويه[٥]، والمبرد،

---

(١) ينظر: أسرار العربية ص٢٩٤، والعكبري، عبدالله بن الحسين، **اللباب في علل الإعراب**، تحقيق عبدالإله نبهان، دار الفكر المعاصر، ط٢، بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ٤٠٦/١، والأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**، تحقيق د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٣٩٥-١٩٧٥، ٣٠٧/٢، وابن أبي القاسم، صلاح بن علي، **النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق محمد جمعة حسن نبعة، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ط١، ٢٠٠٣، ٥٥٤/١.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٠٧/٢، وتاج علوم الأدب ٩٠٩/٢، والنجم الثاقب ٥٥٤/١.

(٣) شرح الكافية للرضي ٣٠٧/٢.

(٤) ينظر رأي هؤلاء في اللباب ٤١٤/١، وشرح المفصل ٦٧/٣، وشرح الكافية للرضي ٣٠٧/٢، والنجم الثاقب ٥٥٤/١، وشرح التصريح ١٠٨/٢، وهمع الهوامع ١١٤/٣.

(٥) ينظر: الكتاب ١٥٠/١.

والسيرافي[١]، والزمخشري[٢]، وابن الحاجب[٣]، أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه؛ إذ المتبوع في حكم الطرح، فكأن عامل الأول باشر الثاني.

وأما عطف النسق ففيه ثلاثة أقوال:

يرى سيبويه: أن العامل في المعطوف هو الأول بوساطة حرف العطف[٤].

ويرى الفارسي[٥]، وابن جني[٦]: أن العامل في الثاني مقدر من جنس الأول.

ويرى بعضهم[٧] : العامل حرف العطف بالنيابة. قال الرضي: "وهو بعيد؛ لعدم لزومه لأحد القبيلين كما هو حق العامل"[٨].

---

(١) ينظر: هامش الكتاب ١٥٠/١، وشرح المفصل ٦٧/٣، وشرح الكافية للرضي ٣٠٨/٢، والنجم الثاقب ٥٥٤/١.

(٢) ينظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق د. علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣، ص١٥٥.

(٣) ينظر: ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان، **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، د.ط، د.ت، ٤٣٥/١- ٤٣٦، وشرح الكافية للرضي ٣٠٨/٢.

(٤) وهو رأي الجمهور. ينظر: شرح المفصل ٧٥/٣، وشرح الكافية للرضي ٣٠٨/٢، وشرح التصريح ١٠٨/٢، والهمع ١١٤/٣.

(٥) ينظر: أسرار العربية، ص٣٠٠، وشرح الكافية للرضي ٣٠٨/٢.

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٠٨/٢.

(٧) ونسبه ابن يعيش إلى أبي علي. ينظر: شرح المفصل ٧٥/٣، وشرح الكافية للرضي ٣٠٩/٢، وشرح التصريح ١٠٨/٢، وهمع الهوامع ١١٤/٣.

(٨) شرح الكافية للرضي ٣٠٩/٢.

وفائدة الخلافِ في عامل التوابع جوازُ الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال: العامل في الثاني غير الأول. وامتناعه عند من قال: العامل فيهما هو الأول(١).

والتابع على خمسة أنواع: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل.

وضابط حصر التوابع في هذه الخمسة أن تقول: التابع إما أن يكون مقصوداً بالنسبة أو لا. إن كان مقصوداً بالنسبة مع متبوعه فهو عطف النسق. وإن كان مقصوداً بها دون متبوعه فهو البدل. وإن لم يكن مقصوداً بالنسبة، فإمَّا أنْ يدل على غير الشمول، أو على الشمول، أو لا يدل. إن دل على معنى غير الشمول، وغير التقرير فنعتٌ. وإن كان المعنى تقرير المتبوع في النسبة، أو الشمول فتأكيد. وإن لم يدل على معنى في المتبوع، ولا كان مقصوداً بالنسبة فهو عطف البيان(٢).

٤. أصل القاعدة:

ذُكرت هذه القاعدة بلفظ: يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، وممن ذكرها بهذا اللفظ ابن هشام(٣)، والخضري(٤)، والصبان(٥)، ووردت بلفظ: يغتفر

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٥٢/١، وشرح الكافية للرضي ٣٠٩/٢.

(٢) ينظر: الخالدي، أحمد بن محمد، **بغية الطالب ومنية الراغب على مقدمة ابن الحاجب**، تحقيق ودراسة د. صادق يسلم العي، رسالة دكتوراة مقدمة بجامعة أم درمان الإسلامية بالسودان، ص٣٤٥.

(٣) ينظر: ابن هشام، عبدالله بن يوسف، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق د.مازن المبارك، دار الفكر، ط٦، دمشق، ١٩٨٥، ص٩٠٨.

(٤) ينظر: الخضري، محمد بن مصطفى، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، دار الفكر، ط١، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ٤٨/٢.

(٥) ينظر: الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، مكتبة الإيمان، القاهرة، د.ط، د.ت، ٢٧٩/١.

في التابع ما لا يغتفر في المتبوع[١]، ووردت بلفظ: يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع[٢]، وهذه الصيغة هي أقدم ما وقفت عليه من هذه الصيغ، فقد وردت عند الزجاج في إعراب القرآن[٣]. وكما ثبتت هذه القاعدة عند النحويين هي كذلك ثابتة عند الفقهاء والأصوليين[٤].

ومعنى (يغتفر) أي يتسامح ويتساهل (في التابع)، وهو النعت، وعطف البيان، وعطف النسق، والتوكيد، والبدل، فيغتفر فيها ما دامت تابعة ما لا يغتفر فيها إذا صارت متبوعة، أي أصلاً معقوداً. أي أن الشرائط النحوية المطلوبة يجب توافرها جميعاً في المحل الأصلي، ويتساهل بها في توابعه، ولذلك ورد ما يقرب من ذلك بقاعدة التابع لا يفرد بالحكم.

والأصل في تقرير هذه القاعدة أن الشيء قد يثبت ضمناً وتبعاً، ولا يثبت قصداً وأصالة على ما تقرر في الأصول[٥]. ومن أمثلته عند الفقهاء أنه لا يقبل

---

(١) ينظر: حاشية الخضري ٢٤٥/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٧٣/٣، وشرح الكافية للرضي، والكفوي، أيوب بن موسى، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص١٠١٩.

(٣) ينظر: الباقولي، علي بن الحسين بن علي، (ت نحو ٥٤٣هـ)، **إعراب القرآن**، تحقيق ودراسة: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتب اللبنانية، بيروت، ط٤، ١٤٢٠هـ، ٥٤٠/٢.

(٤) ينظر: ابن نجيم، زَيْنُ الْعَابِدِيْنَ بْنِ إِبْرَاهِيْمَ، **الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، ص١٢١، والسبكي، علي بن عبد الكافي، **الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول**، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٤٢/٢.

(٥) ينظر: الكليات، ص١٠١٩.

شهادة المرأة في إثبات النسب أصالة، ولكنه يقبل بشهادة القوابل على الـــولادة. وقبول الواحد في أن أحد المتواترين بعد الآخر[١]. وكالحاج عن غيره، يصـــلي عنه ركعتي الطواف، ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح[٢]. ولو باع عقاراً يدخل فيه غير ما كان في ملك خاص، أما ما كان تابعاً له فـــي ملك خاص فلا بدَّ من التنصيص عليه بخصوصه، أو على الحقوق والمرافـــق، ولو أورد العقد عليها قصداً لا يصح[٣]. ويشترط في الوقف أن يكون الموقـــوف مالاً ثابتاً، أي عقاراً، ولا يصح وقف المنقولات، إلا إذا تعورف، كوقف الكتـــب وأدوات الجنازة، لكن لو وقف عقاراً كقرية أو داراً بما فيها من منقولات صـــح الوقف في هذه المنقولات أيضاً تبعاً للعقار؛ إذ يغتفر في التابع ما لا يغتفر فـــي المتبوع. ولو وقف العقار ببقرهِ وأَكَرته يصح، ويغتفر دخول البقر والأكَّـــارين تبعاً، لأنهما من حوائج المتبوع ولوازمه، وعليه الفتوى، ولو ورد الوقف عليها منفردة لا يصح إلا عند بعض الفقهاء إذا كان فيها تعامل[٤].

---

(١) ينظر: المرداوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان، **التحبير شرح التحريـــر فـــي أصول الفقه**، تحقيق عبدالرحمن الجبرين، وعوض القرني، وأحمد السراح، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢١هـــ-٢٠٠٠م، ٣٠٣٨/٦.

(٢) ينظر: حاشية الخضري ٤٤٧/١.

(٣) ينظر: الزرقاء، أحمد بن محمد، **القواعـــد الفقهيـــة**، تحقيـــق عبدالســـتار أبـــو غـــدة، ١٤٠٩هـــ-١٩٨٩م، ص٢٩١.

(٤) ينظر: الزحيلي، محمد، **القواعد الفقهية وتطبيقاتها**، دار الفكر، ط١، دمشـــق، ٢٠٠٦، ٤٤٨/١.

٥. مدى اطراد القاعدة:

الأصل في القواعد أنها مطردة ومعنى الاطراد: وجود الحكم عند وجود ذلك الوصف[١]. فالقاعدة مطردة تجري في كل محل تصلح للاحتجاج بها؛ ولذا قالوا في تعريفها: "القاعدة: هي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها"[٢]، وعليه يسقط ما نقله الصبان عن بعض المحققين من أنها ليست قاعدة مطردة في كل محل بل معناها قد يغتفر...إلخ[٣]. وهذا القول الذي حكاه الصبان أرى أن فيه تحكماً؛ إذ لا يصح أن نستدل بهذه القاعدة في بعض ما نريد تسويغه، ونمنع الاحتجاج بها في ما لا نريد أن نسوغه. وإذا كان في القواعد ما يند عنها، فإن ذلك ينبغي أن يكون مستنداً لدليل، وهذا الخروج لا يغير صفة العموم للقاعدة، أو كونها أغلبية.

ثانياً: غناء القاعدة عن كثير من الشروط والتقديرات والعوامل:

هذه القاعدة تغني عن كثير من الشروط التي وضعت لبعض التوابع، فمن ذلك قولهم: يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل[٤]، فالأول نحو: قام زيدٌ وعمرو، والثاني نحو: قام زيد وأنا، فإنه لا

---

(١) السرخسي، محمد بن أحمد، **أصول السرخسي**، دار المعرفة، بيروت، ١٧٢/٢.

(٢) الجرجاني، علي بن محمد بن علي، **التعريفات**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط١، بيروت، ١٤٠٥، ص١٤٠، والمناوي، عبدالرؤوف بن المناوي، **التوقيف بمهمات التعاريف**، تحقيق عبدالحميد صالح حمدان، عالم الكتب، ط١، القاهرة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ص٢٦٦.

(٣) ينظر: حاشية الصبان ٢٠٩/٢-٢١٠.

(٤) ينظر: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، **شرح التسهيل**، تحقيق محمد عبدالقادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ٢٢٨/٣-٢٢٩.

يصلح قام أنا، ولكن يصلح قمت، والتاء بمعنى أنا، ومنه أيضاً رأيت زيداً وإياك لأنه بمعنى الكاف في رأيتك وزيداً. وهذه القاعدة تغني عن هذا الشرط. وقريب مما مضى قولهم: إن المعطوف في حكم المعطوف عليه(١)، وهم يريدون بهذا أن كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله، لا بالنظر إلى نفسه، يجب ثبوته للمعطوف، كما إذا لزم في المعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائد إليه لكونه صلة له، لزم مثله في المعطوف، وكما إذا اقتضى ما قبله كونه نكرة، كمجرور (رُبَّ)، أو المجرور بكم، وجب كون المعطوف كذلك(٢). والواقع أن هناك كثيراً من النصوص تبطل هذا الذي اشتهر عند النحويين، فمن ذلك قول الشاعر(٣):

الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها عوذاً تُزجَّى خلفَها أطفالها

فقد خالف المعطوفُ المعطوفَ عليه لأن قوله: وعبدِها معطوف على المائة المضاف إليها الواهب فكأنه قال: الواهب عبدها، فهو مضاف إلى غير الألف واللام، وليس من الصواب تضعيف هذا الشاهد كما حكاه ابن الحاجب(٤)، ومما يبطل قول النحويين السابق أيضاً قولهم: رُبَّ شاةٍ وسخلتها: وليس صحيحاً

---

(١) ينظر: الكافية لابن الحاجب، ص١٣٣.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٥٨/٢.

(٣) البيت من الكامل، وهو للأعشى ميمون في ديوانه، انظر: الأعشى، ميمون بن قيس (ت٧هـ)، **ديوان الأعشى**، شرح وتعليق محمد محمد حسين، مؤسّسة الرسالة، ط٧، بيروت، ١٩٨٣م، ص٧٩، والكتاب ١٨٣/١، والمبرّد، محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت، ١٦٣/٤، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٤١٤/٢، وشرح الرضي ٢٥٩/٢، وشرح ابن عقيل ٨٦/٣.

(٤) ينظر: الكافية، ص١٢٤.

أن المعطوف نكرة كما ادعاه الرضي[١] في باب المضمرات، ومما يبطله أيضاً قول الشاعر[٢]:

علفتُهـــا تبنـــاً ومـــاءً بـــارداً حَتَّـــى شَـــتَتْ هَمَّالَـــةً عَينَاهَـــا

وقوله[٣]:

يـــا لَيْـــتَ زَوْجَـــكِ قـــد غَـــدَا متقلِّـــداً سَـــيْفاً ورُمْحَـــا

وليس صحيحاً أنه إنما جاز لأن المنصوب بعد العاطف ههنا معمول لعامل مقدر معطوف على العامل الأول، حذف اعتماداً على فهم المراد، أي: علفتها تبناً وسقيتها ماء بارداً، ومتقلداً سيفاً وحاملاً رمحاً.

ومما يبطله أيضاً قولهم: يا زيد والحارث، فالتابع محلى بأل ولا يصح أن يكون المتبوع كذلك.

وقد رد ابن مالك[٤] والصبان[٥] هذا الشرط فقالا: "لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه، ولا تقدير العامل بعد العاطف".

ومما يمكن أن يستغنى عنه بهذه القاعدة قيد الدراسة قولهم: إن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر[٦].

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٥٨/٢.

(٢) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ٦١٢/٢، والخصائص ٤٣١/٢، ومغني اللبيب، ص٨٢٨، وأوضح المسالك ٢١٥/٢.

(٣) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبدالله بن الزبعري في ديوانه، انظر: ابن الزبعري، عبدالله، **شعره**، تحقيق يحيى الجبوري، مديرية الثقافة والإعلام العراقية، ط١، ١٩٧٤م، ص٣٢، وبلا نسبة في الإنصاف ٦١٢/٢، وشرح الكافية للرضي ٣٥٨/٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢٢٨/٣.

(٥) ينظر: حاشية الصبان ١٧٢/٣.

(٦) ينظر: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: أحمد يوسف القادري، دار صادر، ط١، بيروت، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ٢٠/٢.

وقد ضعف ابن مالك[1] هذه القاعدة بأنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف، والمعطوف عليه -يعني في محل الآخر- شرطاً في صحة العطف لم يجز: رُبَّ رَجُلٍ وأخيه، لأن المعطوف لا يصلح أن يكون محل المعطوف عليه، ومباشراً للعامل هنا؛ لأن (رُبَّ) لا تدخل إلَّا على نكرة، و(أخيه) جاءت معرفة فلا يقال: رُبَّ أخيه. وكذلك كان ينبغي -بناءً على قولهم- أنْ لا يصح أن يقال: أيُّ فتى هَيْجَاءَ أنتَ وجَارِها، لأنَّ أيَّ الاستفهامية لا تدخل على مفرد معرفة، فلا يجوز أن تقول: أيُّ جَارِها. وبناء على قولهم أيضاً كان ينبغي أن لا يقال: كُلُّ شَاةٍ وسخلتِها بدرهمٍ، لأن المعنى يفسد لو قلنا: وكُلُّ سخلتها، وكذلك كان ينبغي أن لا يقال: الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها؛ لأنه لا يصح: الواهبُ عبدِها، وذلك لكون المضاف فيه أل والمضاف إليه مجرداً من أل، وهذا لا يجوز في الإضافة اللفظية. وكذلك كان ينبغي أن لا يقال: لا رجلَ وامرأةً في الدار؛ إذ لا يجوز أن تقول: لا امرأةً؛ لأن اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح من غير تنوين. والحق أن هذه الأساليب كلها صحيحة، ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، وليس بالضرورة أن من حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر.

وهذه القاعدة تغني عن التقديرات التي لجأ إليها بعض النحويين حتى يبرروا صحة بعض الأساليب الواردة عن العرب؛ منها قولهم: رُبَّ رَجُلٍ وابنِهِ، قدَّروه بقولهم: رُبَّ مِنْ رَجُلٍ وابنِهِ؛ لأن رُبَّ لا تدخل على معرفة[2]. ومنها قول الشاعر: الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها، فأوله بعضهم بتقدير: الواهب عبد المائة

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢٠/٢، وهمع الهوامع ٢٢٢/٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢٢٨/٣.

والمائة[1]، وذلك لما مر من أن المضاف الذي هو الواهب فيه أل، والمضاف إليه مجرد منها، فقدروه بهذا التقدير ليتخلصوا من الإضافة إلى ما ليس فيه أل.

وكذلك هذه القاعدة تغني عن تقدير عوامل مناسبة قدرها بعض النحويين؛ فمن ذلك تقرير ابن مالك[2] أنه إذا لم يصلح المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل، أضمر له عامل يلائمه وجُعِل من عطف الجمل، نحو: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[3]، و﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ﴾[4]، فزوجك وربك مرفوعان بـ ليسكن وليذهب مضمرين مدلول عليهما بـ اسكن، واذهب، والمحوج إلى هذا التقدير أن فعل الأمر لا يرفع إلا ضمير المأمور المخاطب، لكنه وإن لم يكن صالحاً لرفع غيره فهو صالح للدلالة على ما يرفعه. ولو كان ما قبل العاطف فعلاً مضارعاً مفتتحاً بالهمزة أو النون لفُعِل بعده من التقدير والإضمار ما فعل بعد الأمر نحو: ﴿لا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلا أَنْتَ﴾[5] فأنت مرفوع بفعل مضمر مدلول عليه بـ نخلفه، والتقدير: لا تخلفه أنت؛ لأن نفعل وأفعل لا يرفعان إلا ضميري المتكلم. وكذا لو كان الفعل مفتتحاً بتاء الخطاب لعُومل ما بعد العاطف الذي بعده هذه المعاملة نحو: تقوم أنت وزيد، وكذا لو كان مفتتحاً بتاء المضارعة الدالة على التأنيث لا يرفع إلا مؤنثاً. وكل ما استحقه المعطوف من التقدير المذكور مستحق في البدل نحو: ادخلوا أولُكم وآخركم، فأولكم وآخركم مقدر قبلهما: ليدخل؛ لأن ادخل لا يرفع إلا ضمير المأمور المخاطب. هذا تقرير ابن مالك، والذي أراه أننا لا نحتاج إلى كل هذه التقديرات ويكفي أن يقال: يجوز في التابع

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢٢٨/٣.

(٢) نفسه ٢٢٩/٣.

(٣) البقرة ٣٥، والأعراف ١٩.

(٤) المائدة ٢٤.

(٥) طه ٥٨.

ما لا يجوز في المتبوع، فهذا يغنينا عن كل هذا العناء. وقد تعقب أبو حيان[١]، والمرادي[٢] ابن مالك فيما ذهب إليه بأنه مخالف لما تضافرت عليه نصوص النحويين والمعربين من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن المؤكد بأنت، وأيدهما الصبان مستدلاً بقوله: ويغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، وكذا يقال في بقية الأمثلة المتقدمة، والبدل أيضاً على هذين القولين نحو: ادخلوا أولكم وآخركم، فيقدر عامل على الأول ويكون من إبدال الجمل بعضها من بعض ولا يحتاج إليه على الثاني[٣].

ويمكن أن يستدل بهذه القاعدة على بطلان بعض الأقيسة على ما في التوابع، فبعض النحويين يجوزون بعض الوجوه النحوية قياساً على بعض الوجوه الجائزة في باب التوابع، والحق أن باب التوابع مستقل، وهذه القاعدة قيد الدراسة تجعله ليس كغيره من الأبواب، وعليه فلا يقاس على ما فيه. ومن ذلك: أن فاعل نعم وبئس الظاهر يشترط فيه أن يكون مقارن أل نحو: نعم العبد، وبئس الشراب، أو مضافين لما قارنها نحو: نعم عقبى الكرماء، ﴿**وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ**﴾[٤]، و﴿**فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ**﴾[٥]، أو مضافاً لمضاف لما قارنها كقوله[٦]:

---

(١) ينظر: شرح الأشموني ١٧٦/٣-١٧٧.

(٢) ينظر: الحسن بن قاسم، **شرح التسهيل**، تحقيق محمد عبد النبي، مكتبة الإيمان، ط١، المنصورة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦، ص٨١٦.

(٣) ينظر: حاشية الصبان ١٧٧/٣.

(٤) النحل ٣٠.

(٥) الزمر ٧٢.

(٦) البيت لأبي طالب في ديوانه، انظر: أبو طالب، عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم، **ديوانه**، تحقيق: محمد التنوخي، دار الكتاب العربي، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، ص٦٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٧٢/٣.

فنِعمَ ابنُ أخْتِ القَوْمِ غيــرَ مكــذَّبِ زُهَيرٌ حُسَــامٌ مُفْــردٌ مــن حَمَائِــل

وأجاز بعضهم أن يكون مضافاً إلى ضمير ما فيه أل كقوله[1]:

فنِعْمَ أخُو الهَيْجَا وَنِعْمَ شَبَابُها

قال الأشموني: "والصحيح أنه لا يقاس عليه لقلته"[2]. وفرَّق الصبان بين هذا وبين ما أجازه في باب الإضافة من نحو: الواهب المائة الهجان وعبدها، بأن عبدها تابع لما فيه أل، وقد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع[3].

ثالثاً: تطبيقات القاعدة في عطف النسق:

١ـ صحة العطف على الضمير المرفوع المستتر باسم ظاهر:

إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل وجب أن تفصل بينه وبين ما عطفت عليه بشيء ويقع الفصل كثيراً بالضمير المنفصل نحو قوله تعالى: ﴿**لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ**﴾[4]، والضمير المرفوع المستتر في ذلك كالمتصل نحو: اضرب أنت وزيد، ومنه قوله تعالى: ﴿**اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ**﴾[5]، فزوجك معطوف على الضمير المستتر في اسكن، وصح ذلك للفصل بالضمير المنفصل وهو أنت[6]. ولا يرد عليه تسلط فعل الأمر على الاسم الظاهر وهو ممنوع، لأنه تابع ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، ورُب شيء يصح تبعاً لا استقلالاً. وما قيل: إنه فاعل بمحذوف والمعطوف الجملة

---

(١) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ١٧٠/١، وهمع الهوامع ٢٨/٣.

(٢) ينظر: شرح الأشموني ٤٢/٣.

(٣) حاشية الصبان ٤٢/٣.

(٤) الأنبياء ٥٤.

(٥) البقرة ٣٥، والأعراف ١٩.

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٣٧/٣.

أي: وليسكن زوجك[١]، أراه بعيداً؛ لأن عدم التقدير أولى من التقدير، ويلزم على القول بالتقدير حذف الفعل المقرون بلام الأمر وهو شاذ[٢]. وهذا الاختيار الذي ذهبت إليه هو كذلك اختيار أبي حيان في تفسيره، وبيَّن هناك أن نصوص النحويين والمعربين على ما ذكره قد تضافرت[٣]. والناظر في كتاب سيبويه يجده يصرح بهذا الاختيار، قال سيبويه: "وأما ما يقبح أن يشركه المظهر فهو الضمير المرفوع وذلك قولك: فعلتُ وعبدُالله، وأفعلُ وعبدُالله"[٤]، ثم ذكر تعليل الخليل لقبحه، ثم قال: "فإنْ نعتَّه حسُن أن يشركه المظهر، وذلك قولك: ذهبت أنت وزيد، وقال الله عز وجل: ﴿اذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾[٥]، و﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[٦]"[٧]. فهذا نص من سيبويه على أنه من عطف المظهر على المضمر.

٢ـ العطف على المبتدأ إذا كان الخبر مقروناً بالفاء:

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَاللائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾[٨]، فقوله تعالى: ﴿واللائي لم يحضن﴾ فيه وجهان:

الأول: أنه معطوف على اللائي الأولى، وما بينهما خبر.

---

(١) ينظر: حاشية الخضري ٦٣١/٢.

(٢) ينظر: حاشية الصبان ١٩٩/٢.

(٣) ينظر: أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، **تفسير البحر المحيط**، تحقيق عادل أحمد، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩٣م، ٣٠٦/١.

(٤) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٥) المائدة ٢٤.

(٦) البقرة ٣٥، والأعراف ١٩.

(٧) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٨) الطلاق ٤.

والثاني: أنه مبتدأ، وخبره محذوف إما على تقدير: كذلك، أو على تقدير: فعدتهن ثلاثة أشهر(١).

واختار الوجه الأول الصبان، وقد أورد عليه بعضهم إشكالاً وهو أن جملة الخبر مقترنة بالفاء، "والخبر المقرون بها يجب تأخيره لتنزله من المبتدأ منزلة الجواب من الشرط"(٢)، ويمكن الجواب عنه أن الخبر هنا إنما تقدم على ما هو تابع ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع. وما ذهب إليه ابن هشام كما نقله يس بن زين الحمصي(٣) عنه من أنه لو جاز ذلك لاستدعي جواز: زيد قائمان وعمرو، مع أنه لا يجوز؛ للقبح اللفظي، بخلاف زيد في الدار وعمرو، فقد رده الصبان وقال: "فيه نظر للفرق بحصول المطابقة بين المعطوف عليه والخبر في الآية دون المثال المذكور، فليس فيها قبح لفظي بخلافه، على أن الذي في المغني صحة عدم تقدير شيء في الآية بالجعل السابق"(٤).

٣ـ العطف بالمعرفة على مجرور رُبَّ:

الأصل أنَّ رُبَّ وكم مختصتان بالنكرة(٥)، وقد يعطف على مجرورها مضاف إلى ضميره نحو: رب رجل وأخيه، ورب شاةٍ وسخلتِها(٦)، وللنحويين

---

(١) ينظر: حاشية الصبان ٣١٧/١.

(٢) حاشية الصبان ٣١٧/١.

(٣) هو يس بن زين الدين بن أبي بكر الحمصي، الشهير بالعليمي نزيل مصر، مولده بحمص، ورحل إلى مصر، ونشأ بها ــ وتصدر في الأزهر لإقراء العلوم، من مؤلفاته: حاشية على المطول، وحاشية على المختصر، وحاشية على شرح التوضيح، وحاشية على شرح القطر للفاكهي، وحاشية على شرح ألفية ابن مالك، توفي سنة إحدى وستين وألف هجرية. ينظر: المحبي، محمد أمين الحموي، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، دار صادر، بيروت، ٢٨٣/٣.

(٤) حاشية الصبان ٣١٧/١.

(٥) ينظر: الكتاب ١٠٨/٢، و٢٧٤/٢، والكافية، ص٢١٧.

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٩٣/٤، وشرح الأشموني ٣٥٠/٢، وحاشية الصبان ٢٩٩/٢.

في تخريج هذا مذهبان: الأول: أن المعطوف هنا غير مُعَرَّف وهذا الضمير نكرة، وهو اختيار الزمخشري[١]، والرضي[٢]. والثاني: أن المعطوف معرفة لكنه جاز ذلك لأنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وهو اختيار الجزولي[٣]، وابن الحاجب[٤]. وأرى أن هذا القول قوي؛ إذ به نسلم من الحكم بالاضطراب في وصف الضمائر بالتعريف والتنكير.

٤ـ العطف بالمعرفة على مميز كم:

مميز (كم) لا يكون إلا نكرة، استفهامية كانت أو لا، أما الاستفهامية، فلوجوب تنكير المميز المنصوب، وأما الخبرية، فلأنها كناية عن عدد مبهم، ومعدود كذلك، والغرض من الإتيان بالمميز: بيان جنس ذلك المعدود المبهم فقط، وذلك يحصل بالنكرة، فلو عرف وقع التعريف ضائعاً[٥]. ولكن العرب قالوا: كم شاةً وسخلتَها، وكم ناقةً وفصيلَها، وفي تخريج هذين مذهبان: الأول: أن المعطوف أيضا نكرة[٦]، والتقدير: كم شاة وسخلة لها، وكم ناقة وفصيلاً لها[٧]. والثاني: الاستدلال بقاعدة أنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع[٨]، وهذا القول هو الصحيح؛ لأنه بعيد عن التأويل، وعدم التأويل أولى من التأويل.

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٢٨/٨.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٩٣/٤.

(٣) نفسه ٢٩٣/٤.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٥٠/٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي ١٦٤/٣.

(٦) ينظر: ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٤، بيروت، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ٣٢٤/١.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية، ٢٣١/٢.

(٨) ينظر: شرح الكافية للرضي ١٦٤/٣.

٥ـ العطف بما جرد من أل على ما فيه أل من المضاف إليه:

يجوز أن يقترن المضاف بأل إذا كان المضاف إليه محلى بأل كذلك، وذلك في الإضافة اللفظية نحو: زيدٌ الضاربُ الرجلِ[١]. واختلف في تابع المضاف إليه فسيبويه يجوّز عدم وصله بأل نحو: جاء الضارب الرجلِ وزيدٍ، وهذا الضارب الرجل زيدٍ، على أن (زيد) عطف بيان[٢]: "ومن قال: هذا الضارب الرجل، قال: هو الضارب الرجلِ وعبدِالله. ومن ذلك إنشاد بعض العرب قول الأعشى:

الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدَِها عوذاً تزجى بينها أطفالها"[٣].

والمبرد لا يجوّز ذلك بل يوجب أن يصح وقوع التابع موقع متبوعه[٤]. واختار الرضي[٥] مذهب سيبويه؛ لأنه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع.

٦ـ العطف بالنصب على غُدْوة المنصوبة:

يجوز أن تنصب غدوة بعد لدن على التمييز، أو على التشبيه بالمفعول به[٦] كما في قوله[٧]:

---

(١) ينظر: شرح الأشموني ٣٥٢/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ١٨٢/١، والأصول في النحو ٣٠٨/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٦٢/٢، وحاشية الصبان ٣٥٢/٢.

(٣) الكتاب ١٨٢/١.

(٤) ينظر: المقتضب ١٦٤/٤، والأصول في النحو ٣٠٨/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٦٢/٢، وحاشية الصبان ٣٥٢/٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٦٢/٢.

(٦) ينظر: شرح الأشموني ٣٧٨/٢.

(٧) البيت بلا نسبة في حروف المعاني للزجاجي، انظر: الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن، **حروف المعاني**، تحقيق د.علي توفيق الحمد، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ص٢٦، وشرح ابن عقيل ٦٨/٣.

ومَا زَالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الكَلْبِ مِنْهُم لَدُنْ غُـدْوَةً حتَّـى دَنَـتْ لِغُـروبِ

ويجوز جر غدوة بالإضافة على الأصل، فلو عطفت على غدوة المنصوبة، فقلت: زيد يتعهدنا من لدن غدوةً وعشيةٍ، جاز جر المعطوف مراعاة للأصل، وجاز نصبه مراعاة للفظ. ذكر ذلك الأخفش(١)، واستبعد ابن مالك نصب المعطوف وقال: "إنه بعيد عن القياس"(٢)؛ لأن القياس جر ما بعد لدن كغيرها من الظروف، ونصب غدوة بعدها سمع على خلاف القياس، فالقياس على غدوة -كما يرى- بعيد عن القياس(٣).

ويمكن أن يجاب عن اعتراض ابن مالك بهذه القاعدة فيغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، وممن أجاب في هذا الموضع بها الصبان(٤).

٧ـ العطف على جملة الشرط بعد استيفاء الجواب:

الأصل منع أن يتقدم جواب الشرط على فعل الشرط(٥)، ولكن العطف على جملة الشرط بعد ذكر جواب الشرط، بحيث يفصل جوابُ الشرط بين المعطوف والمعطوف عليه، فيتقدم الجواب على الشرط المعطوف، لا مانع منه نحو: إن تكتب دروسك تنجح وتذاكر، وأصله: إن تكتب دروسك وتذاكر تنجح، ومن ذلك قول ابن مالك في ألفيته(٦):

ولا تُضفْ لمفردٍ معرَّفِ أيّاً، وإنْ كررتَها فأضفِ

أو تَنْوِ الأجْزَا. واخصصنْ موصولةً أيّاً وبالعكسِ الصفةْ

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢٤١/١، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣٧٨/٢.
(٢) شرح الكافية الشافية ٢٤١/١.
(٣) ينظر: شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣٧٨/٢.
(٤) ينظر: حاشية الصبان ٣٧٩/٢.
(٥) شرح التسهيل ٤٠٣/٣.
(٦) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، **الألفية**، مكتبة ابن القيم، ص٣٠.

ففي قوله: (إنْ كررتَها فأضفِ أو تنوِ الأجزا) عطفٌ على جملة الشرط (كررتها) بعد استيفاء الجواب، وأصل الكلام: وإنْ كررتها أو تنو الأجزاء فأضف، فقوله: «أو تنوِ الأجزا» مجزوم بحذف الياء لعطفه على كررتها، وفصل بينهما بجواب الشرط لكونه ليس أجنبياً، ولا يرد أن تقديم الجواب على الشرط وهو: تنوِ، ممتنع لأنه يغتفر في الثواني[١].

٨. العطف بالنصب على معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة:

يجوز في اسم الفاعل العامل أن ينصب معموله أو أن يجره بالإضافة[٢]، وقد قرئ بالوجهين[٣] قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ**﴾[٤].

ويجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة الجرُّ والنصبُ نحو: هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ وعمراً، فالجر مراعاة للفظ، والنصب على إضمار فعل والتقدير: ويضرب عمراً، أو مراعاة لمحل المخفوض وهو المشهور[٥]، وقد روي بالوجهين قوله[٦]:

الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدَها عُوذاً تزجِّي بينها أطفالَهَا

---

(١) ينظر: حاشية الخضري ٥١٢/٢.

(٢) ينظر: شرح الأشموني ٤٢٧/٢.

(٣) ينظر: ابن خلف، أبو طاهر إسماعيل الأنصاري الأندلسي، **العنوان في القراءات السبع**، تحقيق زهير زاهد وخليل العطية، عالم الكتب، ط٢، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ص٣٤، والداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، **التيسير في القراءات السبع**، عني بتصحيحه أوتو يرتزل، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م، ص١٣٤.

(٤) الطلاق ٣.

(٥) ينظر: شرح الأشموني ٤٢٧/٢، وحاشية الصبان ٣٧٤/٢.

(٦) البيت للأعشى، وبلا نسبة في الأصول ١٣٥/١.

والجر مقدم على النصب ما لم يمنع منه مانع، فإن وجد مانع كأن يكون المعطوف غير محلى بأل فابن الحاجب[١] يضعفه ويختار النصب في نحو: الضاربُ الرجلِ وزيداً، لئلا يلزم إضافة الوصف المحلى بأل إلى الخالي منها، وهو اختيار ابن مالك في التسهيل[٢]؛ لأن العاطف كالقائم مقام العامل في المعطوف عليه.

وجوّز هذا الأسلوب سيبويه[٣]؛ وقوّاه الرضي؛ "إذ قد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع، لأن القبح فيه ليس بظاهر، بل يظهر بالتقدير، ألا ترى إلى جواز قولهم: يا زيدُ والحارثُ، وغير ذلك"[٤]. ففي هذا المثال عطف (الحارث) –وهو محلى بأل– على المنادى (زيد)، ولا يجوز الجمع بين حرف النداء، وأل في غير اسم الله تعالى، لكنه لما جاء تابعاً جاز ذلك؛ إذ يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع.

٩. العطف بمنصوب مجرد من أل على موضع المنادى:

إذا عطف على المنادى بعطف نسق مجرد من اللام كان كالمنادى المستقل، أي كالمنادى الذي باشره حرف النداء، فتقول: يا زيدُ ورجلاً، إذا قصدت التنكير، كما تقول: يا رجلاً، وتقول: يا زيدُ ورجلُ، إذا قصدت التعريف وكذا: يا عبدَالله ورجلاً، ويا عبدَالله ورجلُ. وكذا إذا كان مضافاً أو مضارعاً له، نحو: يا زيدُ وعبدَالله، ويا عبدَالله وطالعاً جبلاً[٥]. وعطف النسق من حيث المعنى منادى مستأنف، فإذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء،

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الكافية له، ٥٩٩/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٤١٤/٢، وشرح الأشموني ٤٢٧/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ١٨١/١-١٨٢.

(٤) شرح الكافية للرضي ٢٦٣/٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٢٨/١.

أعني اللام، جعل في اللفظ كالمنادى المستأنف الذي باشره حرف النداء، هذا ما نص عليه سيبويه[١].

ونسب الرضي[٢] إلى سيبويه[٣] أنه أجاز: يا زيدُ وعمراً على الموضع؛ وعلله الرضي بقوله: "إذ بين ما باشره حرف النداء حقيقة، وبين ما هو في حكم المباشر فرق، قالوا، ونظير ذلك: رب شاة وسخلتها. وعلى ما أجاز، لا يمتنع نحو: يا زيدُ وعمروٌ، بالرفع حملاً على اللفظ، وكذا أجاز: يا عبدَالله وزيداً، بالنصب، وكل ذلك بناء على أنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع"[٤]. ونسب هذا القول ابن مالك[٥]، وأبو حيان إلى المازني والكوفيين، قال أبو حيان: "وأجاز المازني والكوفيون: يا زيدُ وعمراً بالنصب"[٦]. قال ابن مالك: "وما رواه غير بعيد من الصحة"[٧].

رابعاً: تطبيقات القاعدة في البدل والنعت:

١- جواز أن يأتي البدل مجرداً من أل والمبدل منه فيه أل وقد أضيفت إليه صفة بأل:

مما تقرر عند النحويين[٨] أن كل عطف بيان يصح أن يعرب بدل كل من كل؛ لما في البدل من تقرير معنى الكلام وتوكيده بكونه على نية تكرار العامل.

ويستثني كثير من النحويين من ذلك إذا امتنع إحلال التابع محل المتبوع، فإنه يتعين عندهم كونه عطف بيان ولا يعرب بدلاً، وذلك في مسألتين:

---

(١) ينظر: الكتاب ١٨٥/٢-١٨٦.
(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٢٨/١.
(٣) ينظر: الكتاب ١٨٦/٢.
(٤) شرح الكافية للرضي ٣٢٨/١.
(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢٥٨/٣.
(٦) ارتشاف الضرب ٢٢٠٠/٤.
(٧) شرح التسهيل ٢٥٩/٣.
(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٨٧/٣.

الأولى: أن يكون التابع مفرداً، معرفة، معرباً، والمتبوع منادى، نحو: يا غلام يعمراً، فيتعين عندهم أن يكون يعمراً عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، فكان يجب بناء يعمراً على الضم، لأنه لو لفظ بـ يا معه لكان كذلك(١).

الثانية: أن يكون التابع خالياً من أل والمتبوع بأل، وقد أضيفت إليه صفة بأل، نحو: أنا الضارب الرجلِ زيدٍ فيتعين عندهم كون زيد عطف بيان، ولا يجوز كونه بدلاً من الرجل؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، فيلزم أن يكون التقدير أنا الضارب زيد، وهو لا يجوز؛ لأن الصفة إذا كانت بأل لا تضاف إلا إلى ما فيه أل، أو ما أضيف إلى ما فيه أل(٢). ومثل: أنا الضارب الرجلِ زيدٍ قوله(٣):

أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرٍ عليه الطيرُ تَرْقُبُهُ وقوعا

فـ(بشر) عندهم عطف بيان على قوله: (البكري)، ولا يجوز أن يكون بدلاً منه؛ لأن البدل على نية تكرار العامل(٤)، فتحذف المبدل منه وتضع البدل

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٢٢/٣.

(٢) نفسه ٢٢٢/٣.

(٣) البيت من الوافر، وهو للمرار الأسدي في ديوانه، انظر: المرار، ابن سعيد الأسدي، ديوانه، (ضمن شعراء أمويون)، تحقيق نوري حمودي، عالم الكتب، ط١، بيروت، ١٩٨٧م، ص٤٦٥، والكتاب ١٨٢/١، والأصول ١٣٥/١، وشرح المفصل ٧٢/٣، ٧٣، والمفصل ص١٥٧، والإيضاح شرح المفصل ٤٥٣/١، وشرح الوافية ص٢٧١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٦/١، وشرح التسهيل ١٨٧/٢، وأوضح المسالك ٣١٣/٣، وشرح ابن عقيل ١٩٦/٣، وخزانة الأدب ٢٦٣/٤.

(٤) ينظر: المفصل، ص١٥٨.

مكانه، فتقول: التاركِ بشرٍ. ويلزم على هذا إضافة الوصف المفرد المقترن بـ(أل) إلى الخالي منها، وهذا لا يجوز[1].

وكقول الشاعر أيضاً[2]:

أَيَا أخَوَينا عبدَ شمسٍ ونَوفَلاً أعِيذُكُما باللّهِ أن تُحْدِثا حَربا

فقوله: (عبد شمس) عطف بيان على قوله: (أخوينا)، ولا يجوز عندهم أن يكون بدلاً منه؛ إذ لو كان بدلاً منه لكان على تقدير حرف النداء، فيلزم ضمُّ (نوفلاً) بدل فَتْحِهِ، لأنه مفرد معرفة. والرواية وردت بنصبه، فدل على أن قوله: (عبد شمس) ليس بدلاً. لأن الشاعر عطف عليه اسماً آخر بالنصب، مع كون ذلك المعطوف علماً مفرداً[3].

ومما يدخل في ذلك أيضاً كون تابع المنادى اسم إشارة أو محلى بأل كـ يا زيد هذا، أو الحارث، وأن يُتبع وصف أيٍّ في النداء، ووصف اسم الإشارة بالخالي من أل كـ يا أيها الرجلُ زيد، ويا ذا الرجلُ غلامُ زيدٍ، وجاء هذا الرجلُ عمرو، وأنْ يُتبع ما أضيف إليه كلا وكلتا بمفرَّق كـ جاء كلا أخويك زيدٍ وعمروٍ، وذهبتْ كلتا أختيك هند ودعد، فيمتنع البدل في كل ذلك عندهم؛ لامتناع إحلاله محل الأول؛ إذ لا يدخل حرف النداء على المحلى بأل، ولا ينادى اسم الإشارة بدون أن يوصف، ولا توصف أي في النداء ولا اسم الإشارة بالخالي من أل، ولا تضاف كلا وكلتا لمفرَّق كما يعلم من أبوابها. ومن أفراده أيضاً أن يضاف أفعل التفضيل إلى عام أتبع بقسميه كـ زيدٌ أفضلُ الناسِ

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٨٨/٣.

(٢) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥٠/٣، وشرح الأشموني ٣٠٧/١.

(٣) ينظر: ابن هشام، عبدالله جمال الدين بن يوسف، **شرح قطر الندى**، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ص٣٢٧.

الرجالِ والنساءِ؛ لأن أفضل بعض ما يضاف إليه فيلزم كون زيد بعض النساء[١].

والصحيح جواز إعراب عطف البيان بدلاً في ذلك كله، ولا داعي للضابط المذكور، فإن المعنى واضح على البدلية كوضوحه على عطف البيان، ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع[٢]. وحينما ذكر ابن الحاجب المنع في المسألة الأولى قال: "وهذا كله إنما يجري على قول من يقول إن: الضارب زيدٍ غير جائز"[٣]. وممن قال بجوازه الفراءُ[٤]، بل نسبه ابن السراج[٥] إلى سيبويه[٦] والمازني.

٢. إتيان الضمير المرفوع بدلاً من الضمير المنصوب:

وذلك نحو قولك: إنَّك أنت قائم، فإنَّ (أنت) بدل مع عدم صلاحه لمباشرة إنَّ[٧]، ولكن يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع. ويجوز فيه أيضاً الابتداء، والفصل، والتأكيد[٨].

٣. البدل من ضمير الغائب المستتر:

ضمير الغيبة البارز يبدل منه الظاهر مطلقاً نحو: زره خالداً[٩]. أما المستتر من ضمير الغائب فلا يجوز أن يبدل منه الظاهر عند جمهور النحويين

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٨٧/٣، وشرح الكافية للرضي ٤١٠/٢، وحاشية الخضري ٦١٨/٢.

(٢) ينظر: الفوزان، عبدالله، **تعجيل الندى بشرح قطر الندى**، دار ابن الجوزي، ط٢، السعودية، ١٤٣١هـ، ص٢٥١.

(٣) شرح المقدمة الكافية له ٦٧٠/٢.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الكافية له ٥٩٨/٢.

(٥) ينظر: الأصول في النحو ٣٠٨/٢.

(٦) ينظر: الكتاب ١٨٢/١.

(٧) ينظر: حاشية الخضري ٥٨٣/٢.

(٨) ينظر: البحر المحيط ٥٥٩/١.

(٩) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٦٦٤/٢، وارتشاف الضرب ١٩٦٥/٤، وشرح ابن عقيل ٢٥٠/٣-٢٥١.

وذلك نحو: هند أعجبتني جمالهُا، كما لا يجوز: تعجبني جمالك[١]. ويرى الخضري[٢] أن هذا غير مسلَّم به؛ لتصريحهم في كلمة الشهادة التي هي: (لا إله إلاَّ الله) بأن لفظ الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العائد على اسم (لا) المقدر بـ(موجود)، ونحوه كثير. ويرى أن امتناع ما ذكره الصبان من أمثلة ليس للاستتار؛ بل لأن أعجبتني ماض مؤنث فلا يُسْنَد للمذكر بناء على وجوب صحة حلول البدل محل الأول، وتعجبني مضارع مبدوء بتاء الخطاب فلا يسند للظاهر، وأما في نحو: زيد أعجبني جَمَالُهُ، فلا مانع من جعل جماله بدلاً من الفاعل المستتر[٣]. وقد سبق أن صحة الإحلال غير لازمة؛ لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع. فلا أرى بأساً أن يأتي البدل في كل ما سبق من الأمثلة. وأرى بُعد تقدير فعل مناسب كالذي اقترحه الرضي في قوله: "وإذا وقع ما يوهم ذلك فهناك فعل مقدر من جنس الأول، نحو: تعجبني جمالك، أي: تعجبني: يعجبني جمالك"[٤].

٤. صحة البدل على اللفظ في نحو: ما جاءني من أحدٍ إلا زيدٍ (بجر زيد):

يرى بعض النحويين أنه إذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع نحو: ما جاءني مِنْ أحدٍ إلا زيدٌ، ولا أحدَ فيها إلا زيدٌ، وما زيدٌ شيئاً إلا شيءٌ لا يعبأ به، برفع ما بعد إلا فيهن[٥]. وإنما تعذر البدل على اللفظ هنا عند النحويين في المثال الأول لأن (مِن) لا تزاد بعد الإثبات، بل يجب أن يسبقها نفي أو شبهه نحو: ما جاء من أحد. فيتعذر عند النحويين أن تجعل (زيدٌ) بدلاً مجروراً؛ لأنك تثبت المجيء له، والمبدل منه منفي دخلت عليه (من) الزائدة. فلو جعلته بدلاً

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٤٠٥/٢، وحاشية الصبان ١٨٨/٣.

(٢) ينظر: حاشية الخضري ٦٤٠/٢.

(٣) نفسه ٦٤٠/٢.

(٤) شرح الكافية ٤٠٥/٢.

(٥) ينظر: الكافية، ص١١١، وشرح الأشموني ٢٠٩/٢.

مجروراً فكأنك قدَّرت دخول (مِنْ) عليه وهو مثبت، وهذا لا يجوز عندهم. و(ما، ولا)، في المثالين الآخرين لا تقدران عاملتين بعد الإثبات، لأنهما عملتا للنفي[١]. ففي المثال الثاني لا يجوز عندهم أن تجعل (زيدٌ) بدلاً من لفظ (أحدَ)؛ لأنك تثبت وجود زيد، و(لا) نافية، فيتعذر الجمع بينهما. وفي المثال الثالث لا يصح عندهم أن تجعل (شيءٌ) بدلاً من لفظ (شيئاً) التي هي خبر (ما)؛ لأنك تثبت وجود البدل، و(ما) تفيد النفي، فيتعذر الجمع بينهما.

ويرى البهوتي[٢] أن الإبدال على الموضع فيه تكلف، وأنه يجوز جر ما بعد إلا في المثال الأول، ونصبه في الثاني والثالث؛ لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع. وما ذهب إليه هو الأولى؛ لأن (مِن) إنما لا تزاد في الإثبات في غير التوابع، والأخفش[٣] يجوِّز ورودها في الإثبات مطلقاً، وكذا (ما، ولا) إنما لا تقدران عاملتين بعد الإثبات في غير التوابع، أما مع التوابع فيغتفر ذلك فيها.

٥ـ الإبدال من ضمير الصفة المشبهة:

لمعمول الصفة المشبهة ثلاث حالات: الرفع على الفاعلية، أو على الإبدال من ضمير مستتر[٤]، والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة، وعلى التمييز إن كان نكرة[٥]. فمثال ما يجوز أن يكون فاعلاً، أو بدلاً من الضمير الفاعل: الخطيبُ طلقٌ لسانُه. فلسانه فاعل للصفة المشبهة على قول الجمهور، أو

---

(١) ينظر: الكافية لابن الحاجب، ص١١١.

(٢) ينظر: حاشية الصبان ٢٠٩/٢-٢١٠. والبهوتي: محمد بن أحمد بن علي، الشهير بالخلوتي، مصري، وهو فقيه، نحوي، توفي سنة ١٠٨٨هـ، له (تحريرات) على الإقناع، وعلى المنتهى، في الفقه، وكشف اللثام في المنطق. الأعلام ١٢/٦.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي ١٤٢/٢.

(٤) ينظر: الإيضاح، ص١٤٠، والتصريح على التوضيح ٥٢/٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٤٢٢/٢، وشرح الأشموني ١٤/٣.

الفاعل ضمير مستتر. و(لسان) بدل من هذا الضمير. والإبدال من ضمير الصفة هو إبدال بعض من كل. فإن قيل على القول بأن العامل في البدل مقدر يلزم عمل الصفة المشبهة محذوفة وهو ممنوع، فقد أجاب ابن قاسم عليه بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع(١).

٦ـ البدل من فاعل نعم وبئس:

يُذكر بعد نعم وبئس وفاعلِهما اسمٌ مرفوع هو المخصوص بالمدح أو الذم، نحو: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، وبئس الرجل عمرٌو. وفي إعرابه وجهان مشهوران: أحدهما أنه مبتدأ والجملة قبله خبر عنه. والثاني أنه خبر مبتدأ محذوف وجوباً والتقدير هو زيد، وهو عمرو، أي: الممدوح زيد، والمذموم عمرو. وقيل: هو مبتدأ خبره محذوف، والتقدير زيد الممدوح(٢). وبقي قول رابع لابن كيسان(٣) وهو أنه بدل من الفاعل، ويردُّه أن البدل لا يلزم، وهذا لازم، وأنه لا يصلح لمباشرة الفعل، والجواب عن هذين الاعتراضين هو أنه يغتفر في التابع كما في: إنك أنت قائم، فإنَّ أنت بدل مع عدم صلوحه لمباشرة إنَّ، ولا ضرر في لزومه لكونه المقصود بالحكم وإن كان تابعاً كما لزم تابع مجرور رب(٤).

٧ـ جمع النعتين في لفظ واحد مع الفاء العاطفة:

لا يجوز في قام زيد فزيد: قام الزيدان؛ لأن العطف بين الاثنين كان بالفاء، "والتثنية لا تغني عن العطف بغير الواو؛ لأن لغيرها معاني تفوت بفواته

---

(١) ينظر: حاشية الصبان ١٤/٣.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ١٦٦/٣.

(٣) ينظر: المرادي، الحسن بن قاسم، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، شرح وتحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م، ٩٠٣/٢، وشرح الأشموني ٥٤/٣.

(٤) ينظر: حاشية الخضري ٥٨٣/٢، وحاشية الصبان ٥٤/٣.

كالترتيب في الفاء"[١]. فنحو: قام زيد وزيد، يجوز تثنيته فتقول: قام الزيدان. وبناء عليه قال العسكري: "ولهذا لا يجوز: قام زيد فزيد الظريفان؛ لأن النعت كالمنعوت، فكما لا يجتمع المنعوتان في لفظ واحد كذلك نعتاهما"[٢]. وعلى هذا لا يجوز بالطريق الأولى: جاء زيد فعمرو الظريفان. ويرى الصبان أنه يجوز: جاء زيد فزيد الظريفان، وجاء زيد فعمرو الظريفان؛ لانتفاء اللبس المانع من جواز: جاء الزيدان، في: جاء زيد فزيد أو فعمرو؛ ولأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع[٣].

(١) حاشية الخضري ٦٦/١.

(٢) ينظر: حاشية الصبان ١٢٢/١- ١٢٣.

(٣) نفسه ١٢٢/١-١٢٣.

الخاتمة:

وهذه أهم النتائج التي توصلت إليها في خاتمة بحثي هذا:

١. قاعدة يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع قاعدة أصيلة في النحو العربي.
٢. هذه القاعدة يمكن أن يعتمد عليها في الترجيح بين كثير من المسائل الخلافية في التوابع.
٣. الأصل في تقرير هذه القاعدة أن الشيء قد يثبت ضمناً وتبعاً، ولا يثبت قصداً وأصالة.
٤. وهي تغني عن كثير من الشروط التي وضعت للتوابع.
٥. من تطبيقات هذه القاعدة في عطف النسق:

أ- جواز العطف على الضمير المرفوع المستتر باسم ظاهر.

ب- صحة العطف على المبتدأ إذا كان الخبر مقروناً بالفاء.

ت- العطف بالمعرفة على مجرور رب.

ث- والعطف بالمعرفة على مميز كم.

ج- والعطف بما جرد من أل على ما فيه أل من المضاف إليه.

ح- العطف بالنصب على غدوة المنصوبة.

خ- العطف على جملة الشرط بعد استيفاء الجواب.

د- العطف على معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة.

ذ- العطف بمنصوب مجرد من أل على موضع المنادى.

٦. ومن تطبيقات هذه القاعدة في البدل والنعت المسائل الآتية:

أ- جواز أن يأتي البدل مجرداً من أل والمبدل منه فيه أل، وقد أضيفت إليه صفة بأل.

ب- إتيان الضمير المرفوع بدلاً من الضمير المنصوب.

ت- البدل من ضمير الغائب المستتر.

ث- صحة البدل على اللفظ في نحو: ما جاءني من أحد إلا زيد (بجر زيد).

ج- الإبدال من ضمير الصفة المشبهة.

ح- البدل من فاعل نعم وبئس.

خ- جمع النعتين في لفظ واحد مع الفاء العاطفة.

المصادر:

١. الأزهري، خالد بن عبدالله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢. ابن أبي القاسم، صلاح بن علي، النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق محمد جمعة حسن نبعة، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ط١، ٢٠٠٣.

٣. الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، لاط، لات. وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لاط، لات، ١٩٩٧م. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق الدكتور يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م

٤. الأشموني، (علي بن محمد)، شرح الأشموني، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة النهضة المصريَّة، القاهرة، ط١، ١٩٥٥م.

٥. الأعشى، (ميمون بن قيس ٧هـ)، ديوان الأعشى، شرح وتعليق محمد محمد حسين. مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٩٨٣م. وتحقيق رودلف جابر، فينا، ١٩٢٧م.

٦. الآلوسي، محمود الآلوسي البغدادي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار الفكر، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٧. ابن الأنباري، عبدالرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويِّين البصريِّين والكوفيِّين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر. وأسرار العربيَّة، تحقيق

محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربيّ بدمشق، ط١، ١٩٥٧م.

٨. الباقولي، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني (المتوفى: نحو ٥٤٣هـ)، إعراب القرآن، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠هـ.

٩. البغدادي، عبدالقادر بن عمر، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق د. محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٠. الجرجاني، عبدالقاهر الجرجاني، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، تحقيق الشربيني شريدة، القاهرة، دار الحديث، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م. وشرح الجمل في النحو، تحقيق د. خليس عبدالقادر عيسى، بيروت، دار ابن حزم، ط١٠، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

١١. الجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥، تحقيق: إبراهيم الأبياري.

١٢. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جنِّي، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب - بيروت. وسرّ صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م.

١٣. ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب، الكافية في النحو، تحقيق طارق نجم عبدالله، دار الوفاء، جدة، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م. وشرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، دراسة وتحقيق جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى، مكة المكرمة، ط١،

١٤١٨هـ - ١٩٩٧م. والإيضاح في شرح المفصل، تحقيق د. موسى بتاي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، لاط، لات.

١٤. أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م. والبحر المحيط، تحقيق عادل أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

١٥. الخالدي، أحمد بن محمد، بغية الطالب ومنية الراغب على مقدمة ابن الحاجب، تحقيق ودراسة د. صادق يسلم العي، رسالة دكتوراة مقدمة بجامعة أم درمان الإسلامية بالسودان.

١٦. ابن خروف الإشبيلي، أبو الحسن علي بن محمد، شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩م.

١٧. الخضري، محمد بن مصطفى، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٨. ابن خلف، أبو طاهر إسماعيل الأنصاري الأندلسي، العنوان في القراءات السبع، تحقيق زهير زاهد وخليل العطية، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٩. الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، التيسير في القراءات السبع، عني بتصحيحه أوتو يرتزل، مكتبة الثقافة الدينية، ط١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٢٠. ابن الزبعري عبدالله، شعره، تحقيق يحيى الجبوري، مديرية الثقافة والإعلام العراقية، ط١، ١٩٧٤م.

٢١. الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن، الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م. وحروف المعاني، تحقيق د. علي توفيق الحمد، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٢. الزرقاء، أحمد بن محمد، القواعد الفقهية، تحقيق عبدالستار أبو غدة، ط ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٢٣. الزركلي، خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠م.

٢٤. الزحيلي، محمد، القواعد الفقهية وتطبيقاتها، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.

٢٥. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق د. علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣.

٢٦. السبكي، علي بن عبد الكافي، الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، تحقيق: جماعة من العلماء.

٢٧. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢٨. السرخسي، محمد بن أحمد، أصول السرخسي، دار المعرفة، بيروت.

٢٩. السِّيرافيّ، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد، شرح أبيات سيبويه، تحقيق د. محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٣٠. سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، لات.

٣١. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن الكمال، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبدالعال سالم مكرّم، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٧٩م. وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربيَّة، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٣٢. الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مكتبة الإيمان، القاهرة، لاط، لات.
٣٣. الصيمري، أبو محمد عبدالله بن علي، التبصرة والتذكرة، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٣٤. أبو طالب، عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم، ديوانه، تحقيق: محمد التونجي، دار الكتاب العربي، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٣٥. ابن عصفور، علي بن محمد الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. أنس بديوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٣٦. ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، ط١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٣٧. العكبري، عبدالله بن الحسين، اللباب في علل الإعراب، تحقيق د. عبدالإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط٢، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٣٨. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، الإيضاح، تحقيق ودراسة د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٣٩. الفوزان، عبدالله، تعجيل الندى بشرح قطر الندى، دار ابن الجوزي، السعودية، ط٢، ١٤٣١هـ.

٤٠. الكفوي، أيوب بن موسى، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت

٤١. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي، شرح التسهيل، تحقيق محمد عبدالقادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م. وشرح الكافية الشافية، تحقيق: أحمد يوسف القادري، بيروت، دار صادر، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م. ومتن الألفية، مكتبة ابن القيم.

٤٢. المبرّد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لاط، لات.

٤٣. المحبي، محمد أمين الحموي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، دار صادر، بيروت.

٤٤. المرتضى، أحمد بن يحيى، تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب، دراسة وتحقيق نوري ياسين الهيتي، وزارة الثقافة، صنعاء، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٤٥. المرادي، الحسن بن قاسم، شرح التسهيل، تحقيق محمد عبد النبي، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦. وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٤٦. المرداوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان، التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، تحقيق د. عبدالرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٤٧. المرار، ابن سعيد الأسدي، ديوانه، (ضمن شعراء أمويون)، تحقيق نوري حمودي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٤٨. المناوي، عبدالرؤوف بن المناوي، التوقيف بمهمات التعاريف، تحقيق د. عبدالحميد صالح حمدان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٤٩. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار إحياء التراث، بيروت، ط٣، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٥٠. ابن نجيم، زَيْنُ الْعَابِدِيْنَ بْنِ إِبْرَاهِيْمَ، الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٥١. ابن هشام، عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ومعه كتاب عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك. تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م. وشرح قطر الندى، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ط ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م. وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥.

٥٢. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن يعيش بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، لاط، لات.

٥٣. ياقوت، محمود سليمان، التوابع في النحو العربي، منتدى سور الأزبكية، ط١، ٢٠٠٥.

34. Al-Akbari, Abdullah bin Al-HusseinAllibab fi eall Al'iierab, Achieving d. Abdul Ilah Nabhan, Contemporary Thought House, Beirut, 2 , 2001.
35. Al-farisi, Abu Ali Hassan bin Ahmed, Al'iidah , Achieving and studying d. Kazem Coral Sea, World of Books, Beirut, 2, 1996.
36. Al-Fawzan, Abdullah, Taejil Al-nadaa bshrh Qatar Al-nadaa Dar Ibn al-Jawzi, Saudi
37. Ibn Malik, Jamal al-Din Muhammad bin Abdullah bin Malik al-Tai, Sharah Altashil , Investigation of Mohamed Abdelkader Atta and Tariq Fathi al-Sayed, Dar al-Kuttab al-Alami, Beirut, 1, 1422 e 2001. and Aharah Al-kafiat Al-shaafiat, Investigation: Ahmed Yousef Al-Qadri, Beirut, Dar Sader, 1, 1427H. And Al'alfia, Ibn Al Qayyim Library.
38. Al-mobred ,Mohammed bin Yazid. Almuqtadib , Investigation of Mohammed Abdul Khaliq Adam. World Books, Beirut.
39. Al-mahabiy, Mohammed Amin al-Hamawi, K al'athari, fi 'aeyan alqarn alhadi, Dar Sader, Beirut.
40. Murtada, Ahmed Ben Yahya, Taj eulum Al'adab wAqanun Kalam Al-earab , The Study and Investigation of Nuri Yasin Al-Hiti, Ministry of Culture, Sana'a, 1, 1425H.
41. Al-Mouradi, Hassan bin Qasim, Sharah Al-tashila, Investigation of Mohammed Abdul Nabi, Mansoura, Library of faith, 1, 1427.and Ttawdih Al-maqasid wAl-masalik bshrh 'alfiat Ibn malik, Explanation and realization: Abdul Rahman Ali Sulaiman, Dar al-Fikr al-Arabi, edition: the first 1428 - 2008.
42. Al-Mardawi, Alaa Al-Din Abi Hassan Ali Bin Sulaiman, Al-tahbir Sharah Al-tahrir fi 'usul Al-faqihi, Achieving d. Abdul Rahman Al-Jabreen, d. Awad Al-Qarni, d. Ahmed Al-Sarah, Al-Rashed Library, 2000, Riyadh.
43. Al-Marar, ibn Said al-Asadi, His office. Nouri Hamoudi, The World of Books, Beirut, 1 st, 1987.
44. Al-Manawi, Abdul Ra'af Bin Al-Manawi, Altawqif bimuhammat Al-taearifi, Achieving d. Abdul Hamid Saleh Hamdan, World books, Cairo, 1, 1990.
45. Ibn Manzoor, Mohammed bin Makram, Lisan Al-earab, Dar Hayah alturath, Beirut, 3, 1999.
46. Ibn Najim, Zine El Abidine Ben Ibrahim, Al'ashbah wAl-nazayir. Dar al-Kuttab al-'Alami, Beirut, Lebanon, 1980.
47. Ibn Hisham, Abdullah Jamal al-Din bin Yusuf bin Hisham, 'Awdah Al-masalak 'iilaa 'alfiat ibn Malik. And with him Kitab Oddt Al-saalik 'iilaa Tahqiq 'Awdah Al-masalik. Written by Mohamed Mohieddin Abdel Hamid. Modern Library, Beirut, 1420 h. And Sharah Qatar Alnadaa, Real Mohamed Mohieddin Abdel Hamid, Beirut, Modern Library, I 1996.and Sharah Shudhur Al-dhahab fi maerifat Kalam Al-earabi, Investigation of Mohamed Mohieddin Abdel Hamid,. And Maghni Al-libayb an kutib Al'aearib. Achieving d. Mazen Al-Mubarak / Muhammad Ali Hamdallah, Dar al-Fikr - Damascus, edition: Sixth, 1985.
48. Ibn Yueysh,Muafaq Al-diyn Yaeish bin Yaeish bin ali. Sharah Al-mufasil. alim Al-kutubi, Bayrut.no b.

15. Al-khadri Al-Khudari's commentary on the explanation of Ibn Aqil on Alfia Ibn Malik, Dar al-Fikr, Beirut, 1 1998.
16. Ibn Khalaf, Abu Tahir Ismail Ansari Andalusian, Al-eunwan fi Al-qara'at Al-sube, Investigation of Zuhair Zahed and Khalil Al-Attiyah, World of Books, Beirut, 2, 1986.
17. Aldani, Abu Amr Othman bin Said, Al-taysir fi Al-qara'at Al-sube, About me corrected by Otto Wartzl, Library of Religious Culture, 2009.
18. Ibn al-Zubayri Abdullah, hair. The investigation of Yahya al-Jubouri, Directorate of Culture and Media of Iraq, I, 1974.
19. Al-zajaji Abu Qasim Abdul Rahman, Al-jamal fi Al-nahwi, Investigation of Ali Tawfiq Al-Hamad, Al-Resala Foundation, Beirut, I, 5, 1417H 1996, And Auruf almaeania, Achieving d. Ali Tawfiq Al-Hamad, Beirut, 1986.
20. Zarqa, Ahmed bin Mohammed, Al-qawaeid alfaqhiatu, Investigation of Abdul Sattar Abu Ghada, T. I 1409 AH 1989 AD.
21. Zirkali, Khairuddin, Al'aelamu, Dar Al-Ilm for millions, Beirut, 1980.
22. Al-Zahili, Mohammed, Rules of Fiqh and their applications. Dar al-Fikr, Damascus, first edition 2006.
23. Zamakhshari, Abu al-Qasim Jarallah Mahmoud bin Omar, Al-mufsil fi Aaneat Al'iierabi, DarAl-kutub Al-eilmiut, 1, 1999 .
24. Al-Sabki, Ali bin Abdul-Kafi, Al'iibhaj fi Sharah Almunhaj ealaa Munhaj Al-wusul 'iilaa eilm Al'usuli,Dar Al Kutb Al - Alami - First Edition.
25. Ibn al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad ibn Sahl ibn al-Sarraj.Al'usul fi Al-nahwi, Achieving d. Abdul Hussein Al-Fattaly, Al-Resala Foundation, Beirut, 4, 1420.
26. Serafi, Abu Muhammad Yusuf bin Abi Said, Sharah 'abyat Sayubwih, Achieving d. Mohammed Al-Rihim Hashim, Dar Al-Jil, Beirut, 1, 1996.
27. Seybouieh, Amr Ben Othman, Al-kitabu, Investigation and explanation of Abdul Salam Mohammed Harun. Dar Al Jil, Beirut.
28. Suyuti, Jalaluddin Abdul Rahman bin KamalAl'ashbah w alnazayir fi Al-nahwi, Investigation of Abdel - Al Salem Makram. Al-Resala Foundation, Beirut, 1 st, 1979. And Wahamae Al-hawamie sharah Jame Aljawamie fi eilm Al-erbyat , The investigation of Ahmed Shams al-Din, Dar al-Kuttab al-Alami, Beirut, 1, 1998.
29. Sabban, a footnote to the Sabban to explain the Ashmuni Alfia Ibn Malik, maktabat al'iiman , alqahrt .
30. Al-Simari, Abu Muhammad Abdullah bin Ali, altabsirat w altadhkirat , Achieving d. Fathi Ahmed Mustafa, Dar al-Fikr, Beirut, 1, 1982.
31. Abu Talib, Abdul Manaf bin Abdul Muttalib bin Hashim, Diwan, Tahiqiq: Muhammad al-Tunji, Dar al-Kitab al-Arabi, Publishing 1994.
32. Ibn Asfour, Ali bin Mohammed al-Ashbaily, Sharah Jamal Al-zujaji , Achieving d. Anas Bdioui, House of Revival of Arab Heritage, Beirut, 1, 2003.
33. Ibn Aqil, Bahaa al-Din Abdullah ibn Aqil al-Aqili, Sharah Ibn Aqil on Alfia Ibn Malik, Dar al-Fikr, Beirut, 1998.

References:

1. Al-Azhari, Khalid bin Abdullah, Sharah Al-tasrih alaa Al-tawdihi, The investigation of Muhamad Basil Euyun Al-suwdi, Dar Al-kutub Al-eilmiatu, bayrut , 1, 2000 .
2. Al-Istrabadi, Rida al-Din Muhammad ibn al-Hasan, Sharah Kafiat Ibn Al-hajibi, The investigation of Ahmed Sayed Ahmed, Al-maktabat Al-twfyqyt, Cairo, And the edition of Dar Al-kutub Al-eilmiatu, biaruat, 1997.
3. Ashmouni, Ali bin Mohammed, explain Ashmouni. Achieving Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid. Maktabat Al-nahdat Al-msryat, Cairo, 1, 1955.
4. Al-A'sha, Maimon ibn Qays, Diwan Al Aasha. Explanation and comment Mohammed Mohamed Hussein. Al-Resala Foundation, Beirut, I 7, 1983. And the realization of Rudolf Jaber, Vienna, 1927.
5. Al-Alusi, Mahmoud Al-Alusi Al-Baghdadi, Ruh almaeani fi tafsir Al-quran aleazim w alsbe almathanii, Dar al-Fikr, Beirut, 1997.
6. Ibn al-Anbari, Abdul Rahman bin Mohammed, Al'iinsaf fi masayil alkhilaf bayn alnhwyiyn albsryiyn walkwfyiyn. And a book. alaintisaf min Al'iinsaf. Written by Mohamed Mohieddin Abdel Hamid. Dar al-Fikr, no b. And Asrar Arabia, Investigation of Mohammed Bahgat Bitar. Publications of the Arab Scientific Academy in Damascus, 1, 1957.
7. Al-Baghdadi, Abdul Qadir bin Omar,Khizanat al'adab wlb libab lisan alearabi, The investigation of Dr. Mohammed Nabil Tarifi, dar alkutub aleilmiatu, bayrut , 1, 1998.
8. Al-Jarjani, Abdulqahir Al-Jarjani, Almuqtasid fi sharah risalat al'iidahi, Al - Sherbini Investigation Sherida, Cairo, Dar Al - Hadith, 1430 . And Sharah aljamal fi alnahwi, Achieving d. Khalis Abdulqader Issa, Beirut, Dar Ibn Hazm, I 10, 2011.
9. Al-Jarjani, Ali bin Mohammed bin Ali, Altaerifat. Dar Al Kitab Al Arabi - Beirut First Printing, 1405, Investigation: Ibrahim Abiari.
10. Ibn Jinni, Abu al-Fath Usman bin Jaini, Alkhasayis. Investigation: Mohamed Ali Al-Najjar, World of Books – Beirut. And SrSinaeat Al'iierab. Study and investigation Hassan Hindawi. Dar Al-Qalam, Damascus, 1, 1985.
11. Ibn al-Hajeb, Jamal al-Din Abu Amr, Uthman ibn al-Hajib, Alkafiat fi Alnahw. Achieving Tarek Najm Abdullah, Dar Al Wafaa, Jeddah, 1 st, 1407 .and Sharah Almuqadamat Alkafiat fi Eilm Al'iierabi, Study and investigation Gamal Abdul Ati Mukhaimar Ahmed, Library of Nizar Mustafa, Mecca, 1, 1997. and Al'iidah fi SharahAlmufsil, Achieving d. Mousa Batay Al-Ali, Al-Ani Press, Baghdad.
12. Abu Hayyan, Muhammad ibn Yusuf al-Andalusi, Airtishaf Aldurib min Lisan Alearab , Achieving d. Rajab Othman Mohamed, Al-Khanji Library, Cairo, 1, 1998. and Albahr Almuhitu, Investigation of Adel Ahmed, Dar al-Kuttab al-Alami, Beirut, 1, 1993.
13. Khalidi, Ahmed bin Mohammed, Bughyat Altaalib w Miniat Alraghb ealaa Muqadimat abn Alhajibi, Achieving d. Sadiq Al-Ai, Ph.D Introduction to the University of Omdurman Islamic Sudan.
14. Ebn Khuruf Al'iishbili, Abu Hassan Ali bin Mohammed, SharahJamal Alzujaji , The Study and Study of Salwa Muhammad Omar Arab, Umm Al Qura University, Makkah, 1419.